

آراء

ابن هشام النحوية  
**في مسائله السفرية**

إبراهيم عبدالله أحمد الزين



## آراء ابن هشام النحوية في مسأله السفرية

إبراهيم عبدالله أحمد الزين

## المستخلص:

هدف هذا البحث إلى جمع ما تفرق وتناثر من آراء ابن هشام الأنصاري في كتابه الموسوم بـ (المسائل السفرية في النحو)، ذلك العالم الذي أحاط بآراء النحويين السالفين له مع قدرة على تحليل تلك الآراء ومناقشتها، والترجيح بينهما بالموازنة، والاختيار منها، والرد على بعضها بالأدلة. أهمية هذا البحث تتمثل في جمع آراء ابن هشام النحوية في إعرابه هذه الكلمات المشكلات في رسالته، ومذهبه النحوي الذي لم يكن فيه متبعا من سبقه من علماء النحو، بل كان مختارا من آرائهم وموازنا ومنخبيا. وجاء البحث وفقا للمنهج الوصفي التحليلي في جمع آرائه ومناقشتها وتحليلها، بالإضافة إلى عرض آرائه ومقارنتها مع آراء غيره من النحويين قبله وبعده. صُمم هذا البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، اهتمت المقدمة بأسس البحث التي قام عليها، وحوى التمهيد التعريف بابن هشام وكتابه المسائل، والمبحث الأول عن آرائه التي وافق فيها البصريين، والمبحث الثاني عن آرائه التي وافق فيها الكوفيين، والمبحث الثالث عن الآراء التي انفرد بها، وختم بخاتمة بينت فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وقد انتهى إلى أن ميل ابن هشام إلى البصريين والأخذ بآرائهم وإجلالهم أكثر من ميله إلى الكوفيين، وغير ذلك من النتائج.

## ABSTRACT:

This study aims to collect the views of Ibn Hisham Al-Ansari in his book entitled "Travel questions on syntax". Ibn Hisham has encompassed and approached the views of the previous grammarians preceding him with analysis, discussion, assessment and rebuttal. The importance of this research lies in collecting the views of Ibn Husham explaining syntactic questions, it also stems from the originality of his syntactic approach. The study follows the descriptive analytical method in the collection, discussion and analysis of Ibn Hisham's views and comparing them with the views of other grammarians. This research paper is divided into an introduction, preamble and three chapters. The introduction explores the approach adopted in the research while the preamble introduces the biography Ibn Hisham and a review of his book. The first chapter discusses Ibn Hisham's views similar to those of Basra grammarians, and the second chapter contains the views similar to those of Kofa grammarians. The third chapter includes his original views. The study is concluded by the findings showing that Ibn Hisham was more similar to Basra School than to Kofa School.

## الكلمات المفتاحية :

أيضا

لغة

هلم جرا



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن للاطلاع على كتب النحويين السابقين، ودراسة آرائهم وتراجمهم فوائد أكثر من أن تحصى؛ إذ به تعرف سيرة العالم ومكانته، وآراؤه وأفكاره، ومقصده ومذهبه، والكتب المؤلفة في إعراب الكلمات التي يكثر دورانها على الألسنة ليست بكثيرة، وكتاب ابن هشام (المسائل السلفية في النحو) أكثرها إيراداً لآراء النحويين وأعاربيهم، وهذه دراسة موجزة عن آرائه الواردة فيه.

وأهمية هذا البحث تكمن في: مكانة ابن هشام في الدرس النحوي، الذي عرف بتفرده في عصره، حتى نعته بعضهم بأنه أنحى من سيويوه، أضف إلى ذلك أن آراءه النحوية الواردة في مسائله لم يكن فيها مقلداً لمن سبقه، بل كان منتخباً وموازناً، ومكانة كتابه (المسائل السلفية) في إعراب الكلمات التي يكثر دورانها على الألسنة.

ثم إن جمع آراء ابن هشام النحوية في مسائله السلفية في بحث مستقل، وبيان موقفه في هذه الآراء من المدرستين: البصرية والكوفية، وموقف النحويين من آرائه التي انفرد بها في إعرابه لهذه المسائل، بالإضافة إلى الهدف من تأليف هذه الرسالة، وهو الإجابة عن خمسة أسئلة نحوية سئل عنها وأجاب، وهو على جناح السفر، أم أنه ردٌ على آراء أبي حيان الأندلسي النحوية في ارتشافه الذي ألفه قبله، وهذه النقاط مجتمعة كانت سبباً في اختيار هذا الموضوع.

واقترضت طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي في حصر آراء ابن هشام النحوية في مسائله وتصنيفها، ثم مناقشتها وتحليلها، وفق قواعد النحو وآراء علمائه في العصور المختلفة، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي في عرض الآراء ومقارنتها مع غير ابن هشام من النحويين قبله وبعده؛ إذ إن اللاحق

يأخذ من السابق في آرائه ويتأثر به، إلا أن الفضل للمتقدم.

أما عن الدراسات السابقة عن ابن هشام وتأليفه النحوية فقد كتب الباحثون فيها بحثاً وكتباً، ولم أجد أحداً من بينهم تعرض لآراء ابن هشام في كتبه النحوية بعامة، وفي مسائله السلفية بخاصة - فيما اطلعت عليه - وأقربها صلة إلى هذه الدراسة؛ دراسة الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر عن ابن هشام وكتبه في بحوث مختلفة، منها: (المسائل السلفية في النحو، لابن هشام وموقف الباحثين منها)، و(من اعتراضات ابن هشام على أبي حيان الأندلسي)، و(تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري)، ودراسة الدكتور على فودة نيل، عنوانها: (ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي). جاء تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول: آراء ابن هشام التي وافق فيها البصريين، والمبحث الثاني: آراءه التي وافق فيها الكوفيين، والمبحث الثالث: آراءه التي انفرد بها، ومهدت له بتمهيد عن التعريف بابن هشام ومسائله السلفية، وقدمت قبل ذلك بمقدمة فيها عناصرها، وختمته بخاتمة فيها أهم نتائج البحث، ثم فهرس للمصادر والمراجع، وقد اختصرت ذلك كله؛ لأنه: قلما سلّم مكثرًا.

## التعريف بابن هشام ومسائله السلفية

## أولاً: التعريف بابن هشام.

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري جمال الدين الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام، كنيته أبو محمد، العلامة المشهور، ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمئة.

أحد أئمة علم العربية القلائل، كان إماماً في النحو والتفسير والسيرة وغيرها يدل على ذلك مؤلفاته المختلفة، لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلزمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعي ثم

البارع والاطلاع المفرط والاعتدال على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مسهبًا وموجزًا<sup>(٥)</sup>.

امتاز - رحمه الله - بإحاطته بأراء النحويين السالفين له على اختلاف مدارسهم وعصورهم وبلدانهم، وكان له قدرة على تحليل تلك الآراء ومناقشتها وتحليلها واستنباطها، أخذ على أبي حيان الأندلسي كثيرًا على آرائه النحوية، وناقسه في عصره كما جاء في البدر الطالع للشوكاني قوله: "... كان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك - والله أعلم - لكون أبي حيان كان منفردًا بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة، وكثيرًا ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهارًا لفضل نفسه بالاعتدال على مزاحمته لمن كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة، وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري... لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن، وإن لم يكن عصره منصلاً بعصره وهذه دقيقة ينبغي لمن أراد إخلاص العمل أن ينتبه لها، فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص، وقد تصدر صاحب الترجمة للتدريس، وانتفع به الناس، وتفرد بهذا الفن، وأحاط بدقائقه وحقائقه"<sup>(٦)</sup>، إلا أن ابن الحاجب قد تعقب ابن هشام في آرائه، وبين مواضع سهوه، كما تعقبه الغرناطي في مأخذه على النحويين وآرائهم في مسأله ورد عليه في كتابه (الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية).

تحنبل، فحفظ مختصر الخرقى في دون أربعة أشهر؛ وذلك قبل موته بخمس سنين<sup>(١)</sup>.

بلغت شهرته الأفاق شرقًا وغربًا، وعرفه القاصي والداني، حتى نعته ابن خلدون بقوله: " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنحى من سيويوه"<sup>(٢)</sup>، درس على يديه جماعة من أهل مصر النحو فنالوا من علمه خيرًا.

ينتمي ابن هشام في مذهبه النحوي إلى المدرسة المصرية التي كانت شديدة النزوع والميل إلى المدرسة البصرية. والنشاط النحوي في مصر كان قديمًا؛ فإن عبدالرحمن بن هرمز تلميذ سيويوه الذي أخذ القراءة عرضًا عن أبي هريرة، وأخذ العربية عن أبي الأسود، وكان أول من وضع العربية، سافر في آخر عمره إلى مصر، ومات مرابطًا بالإسكندرية سنة سبع عشرة ومئة<sup>(٣)</sup>، وأول نحوي حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق ولاد بن محمد التميمي كما ذكر ذلك المؤرخون<sup>(٤)</sup>.

واشتهر - رحمه الله تعالى - بالفوائد الغربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق

(١) السيوطي، عبدالرحمن (١٩٧٩م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، ج ٢، دار الفكر، بيروت، ص ٦٩، الزركلي، خير الدين (٢٠٠٢م) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط ٥، ج ٤، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص ١٤٧.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد (١٩٩٦م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ١١، ج ٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٧٠.

(٤) قال الزبيدي: " هو الوليد بن محمد التميمي المصاري، أصله بصري، ونشأ بمصر، ورحل إلى العراق، وسمع بها على العلماء، ولم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحو واللغة قبله... الزبيدي، أبو بكر محمد (د.ت) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ص ٢١٣.

(٥) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٦) الشوكاني، محمد بن علي (١٩٩٨م) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: خليل المنصور، ج ١، طبعة منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٤٠١.

ومما يجدر ذكره أن هذه الرسالة تقع في نحو تسع عشرة صفحة، وبحقيق الضامن في ثلاثين صفحة. جمع ابن هشام في هذه الرسالة آراء مختلفة لنحويين كثيرين، ينسب الرأي إلى صاحبه أحياناً، وأحياناً أخرى ينسب الرأي إلى نفسه، وهو مسبوق إلى ذلك الرأي ليس سابقاً، ومما له دلالة أن ابن هشام لم يلتزم في آرائه النحوية في كتابه (المسائل السلفية) مدرسة نحوية معينة، بل كان يختار وينتخب ويوازن، فيأخذ من البصريين تارة، ومن الكوفيين تارة أخرى، ويفرد بآرائه في كثير من المسائل؛ فأورد آراءً للنحويين: البصريين والكوفيين، وانفرد بآراءٍ له، صرح في بعضها بذكر أسمائهم دون الإشارة إلى مؤلفاتهم، وكان يسترسل في إعراب المسألة المعربة، ويتعمق في مناقشتها وتحليلها، ويذكر آراء النحويين والمفسرين واللغويين فيها، ويستشهد بشواهد مختلفة، وأحياناً يذكر اللغات الواردة في الكلمة المعربة، ويوجهها نحوياً وصرفياً، رجح رأيه في بعض المسائل، وذكر حجته ودليله، وسكت في بعضها؛ ومن ذلك إجابته في المسألة الأولى في قول القائل: (فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار) (١٠) في عشر صفحات، وذكر توجيهه نصب في المسألة الثانية (الإعراب لغة البيان) (١١) خمسة أعراب: أن يكون على نزع الخافض، وأن يكون مفعولاً تمييزاً، وأن يكون مفعولاً مطلقاً، وأن يكون مفعولاً لأجله، وأن يكون حالاً، واعتراض على الأربعة الأولى، ورجح الخامسة كما في قوله: " والوجه الخامس وهو الظاهر أن يكون حالاً مضافاً إليه من المجرور، ومضافين من المنصوب" (١٢)، وكان ذلك في سبع صفحات. وفي المسألة الخامسة: (هلم جرّاً) (١٣) بدأ بمعناها أولاً من المعاجم اللغوية كالصاح وغيره، وثنى بإعرابها وذكر قول الأنباري في ذلك، ثم قال: "

(١٠) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(١١) المرجع السابق، ص ٢١.

(١٢) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ٢٧.

(١٣) المرجع السابق، ص ٣٢.

صنّف ابن هشام كتباً كثيرة، أشهرها: مُغني اللبيب عن كتب الأعراب (٧) الذي وضع له منهجاً لم يسبق إليه؛ اشتهر في حياته وأقبل الناس عليه، توفي - رحمه الله - ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (٨).

#### ثانياً: المسائل السلفية.

سمى ابن هشام هذه الرسالة بـ (المسائل السلفية في النحو)؛ لأنه أجاب عن خمسة أسئلة نحوية سئل عنها وهو على سفر، كما في قوله: "سألني بعض الإخوة وأنا على جناح السفر عن توجيهه النصب في قول القائل: (فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار...) (٩)، وقد سبقه ابن الأنباري في بعض معاني هذه الكلمات وإعرابها في كتابه (الزاهر) الذي وضعه لمعرفة معاني الكلام الذي يستعمله الناس في صلواتهم ودعائهم وتسبيحهم، وهدفه من ذلك؛ ليكون المصلي عالماً بمعنى الكلام الذي يتقرب به إلى خالقه، واختصره الإمام الزجاجي في كتاب، أسماه (مختصر الزاهر).

وقد اطلعت على طبعتين من كتاب المسائل السلفية في النحو: طبعة مؤسسة الرسالة في بيروت، بتحقيق الدكتور/حاتم صالح الضامن، طبعتها الأولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، وطبعة الرياض بتحقيق الدكتور علي حسين البواب، سنة ١٤٠٢هـ.

(٧) كان يفخر بهذا الكتاب أيما افتخار، جاء في مقدمته: " ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبع فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها، فدونك كتاباً تشد الرجال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله... "

(٨) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٩) ابن هشام الأنصاري (١٩٨٣م) المسائل السلفية في النحو، تحقيق: حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١١.

هَذَا خَرَجَ سَبِيوِيَهٗ وَالْمَحْقُقُونَ نَحْوَ قَوْلِهِ: (سَارُوا سَرِيْعًا) أَي: سَارُوهُ، أَي: سَارُوا السَّرِيْعَ سَرِيْعًا، وَكَيْسَ (سَرِيْعًا) عِنْدَهُمْ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ لِلتَّرَامِ الْعَرَبِ تَتَكْرِيهِ<sup>(١٧)</sup>.

هَذَا رَأْيُهُ فِي انْتِصَابِ (فَضْلًا) فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: "فَلَانٌ لَا يَمْلِكُ دَرَهْمًا فَضْلًا عَنِ دِينَارٍ" ذَكَرَ وَجْهَيْنِ إِعْرَابِيَيْنِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، جَعَلَهُ مَصْدَرًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ نَعْتٌ لِلنَّكَرَةِ، أَوْ أَنْ تَجْعَلَهُ حَالًا مِنْ مَعْمُولِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَرَجَّحَ الْوَجْهَ الْآخَرَ بِقَوْلِهِ: "وَلَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ صِفَةً بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا كَمَا جَازَ فِي (فَضْلًا) أَنْ يَكُونَ حَالًا"<sup>(١٨)</sup> وَذَكَرَ وَجْهَيْنِ لِتَخْرِيجِ الْحَالِ: أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ مَحْذُوفًا، أَي لَا يَمْلِكُهُ: أَي لَا يَمْلِكُ الْمَلِكُ، كَمَا خَرَجَ سَبِيوِيَهٗ وَالْمَحْقُقُونَ ذَلِكَ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ دَرَهْمًا حَالًا، فَرَأَيْهِ رَأَى سَبِيوِيَهٗ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهَذَا الَّذِي يَمِيلُ إِلَيْهِ الْبَاحِثُ؛ لِأَنَّهُ رَأَى الْمَحْقُقِينَ كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ الْمَصْدَرِ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ كَثِيرٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١٩)</sup>، أَي الْعَدْلُ. وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ السَّبِيوِيُّ إِلَى ذَلِكَ الرَّأْيِ بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا التَّخْرِيجُ الثَّانِي قَلَّ مِنْ يَعْرِفُهُ، وَإِنَّمَا يَذْهَبُ مَعْرَبُو النَّحَاةِ فِي قَوْلِهِمْ: (سَارُوا سَرِيْعًا) إِلَى أَنْ (سَرِيْعًا) نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَي سِيرًا سَرِيْعًا ..."<sup>(٢٠)</sup>.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ النَّكَرَةِ: "قُلْتُ: أَمَّا عَلَى قَوْلِ سَبِيوِيَهٗ فَلَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَهُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ النَّكَرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، وَمِنْ

وَبَعْدَ فَعْنَدِي تَوَقَّفَ فِي كَوْنِ هَذَا التَّرَكِيبِ عَرَبِيًّا مَحْضًا، وَالَّذِي رَأَيْتُ مِنْهُ أُمُورٌ..."<sup>(١٤)</sup> ذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَدْلَةٍ فِي ذَلِكَ وَفَنَدَهَا، وَكَانَ ذَلِكَ فِي تِسْعِ صَفْحَاتٍ. وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّ أَجُوبَتَهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ تَخْتَلِفُ فِيمَا بَيْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْإِطْنَابُ وَالْإِجَازُ؛ بَعْضُهَا مَطْوَلَةٌ وَبَعْضُهَا مَتَوَسِّطَةٌ وَبَعْضُهَا مَخْتَصِرَةٌ، وَمِنْ حَيْثُ آرَاءُ النَّحْوِيِّينَ وَمَذَاهِبُهُمْ وَآفَاقُهُمْ حِينًا وَخَالَفَهُمْ حِينًا آخَرَ، وَمِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ قَبْلَ بَعْضِ هَذِهِ الْآرَاءِ، وَأَخَذَ عَلَى بَعْضِهَا الْآخَرَ، وَيَلْحَظُ فَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ كَثْرَةُ اعْتِدَارَاتِهِ فِي أَجُوبَتِهِ عَنِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ كَقَوْلِهِ: "كُلُّ هَذِهِ التَّرَاكِيبِ مُشْكَلَةٌ، وَلَسْتُ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ وَإِنْ كَانَتْ مَشْهُورَةً فِي عَرَفِ النَّاسِ، وَبَعْضُهَا لَمْ أَقْفُ لِأَحَدٍ عَلَى تَفْسِيرِ لَهَا، وَقَفْتُ لِبَعْضِهَا عَلَى تَفْسِيرِ لَا يَشْفِي عَلِيًّا وَلَا يَبْرُدُ عَلِيًّا"<sup>(١٥)</sup>، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

#### آرَاؤُهُ الَّتِي وَافَقَ فِيهَا الْبَصْرِيِّينَ:

اعْتَمَدَ ابْنُ هِشَامٍ فِي كَثِيرٍ مِنْ آرَائِهِ النَّحْوِيَّةِ فِي مَسَائِلِهِ السَّفَرِيَّةِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ، وَكَانَ شَدِيدَ الْعِنَايَةِ بِسَبِيوِيَهٗ وَغَيْرِهِ، وَلَا غُرُوبَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ نَحَاةَ الْمَدْرَسَةِ الْمَصْرِيَّةِ فِي أَوَّلِ عَهْدِهَا كَانُوا يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ كَمَا قَالَ شَوْقِي ضَيْفٌ: "... وَبَحِثْتُ أُخِيرًا فِي الْمَدْرَسَةِ الْمَصْرِيَّةِ، مَلَاخِظًا أَنَّهَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ نَشْأَتِهَا شَدِيدَةَ الْإِقْتِدَاءِ بِالْمَدْرَسَةِ الْبَصْرِيَّةِ، ثُمَّ أَخَذَتْ تَمَزُّجًا — مِنْذُ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ — بَيْنَ آرَاءِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ..."<sup>(١٦)</sup> أَخَذَ ابْنُ هِشَامٍ بِرَأْيِ سَبِيوِيَهٗ كَثِيرًا فِي مَسَائِلِهِ، وَاعْتَمَدَهُ فِي آرَائِهِ، وَلَمْ يَخَالَفْهُ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي أوردَهَا فِي مَسَائِلِهِ، بَلْ كَانَ يَقْطَعُ بِهِ آرَاءَهُ؛ فَهُوَ كَالدَّلِيلِ عِنْدَهُ، وَقَدْ يَشِيرُ إِلَى آرَاءِ الْآخَرِينَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُرَادِ تَوْجِيهِهَا، إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَمُ كَلَامَهُ بِكَلَامِ سَبِيوِيَهٗ إِنْ كَانَ لَهُ رَأْيٌ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ؛ كَقَوْلِهِ: "وَعَلَى

(١٧) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ١٣.

(١٨) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(١٩) سورة المائدة، الآية ٨.

(٢٠) السبوي، عبدالرحمن (٢٠٠٥م) حاشية السبوي على تفسير الجلالين، ج ١، نشر جامعة أم القرى، كلية أصول الدين، المملكة العربية السعودية، ص ٢٠٣.

(١٤) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ٣٤.

(١٥) المرجع السابق، ص ١١.

(١٦) ضيف، شوقي (د.ت) المدارس النحوية، دار المعارف، ص ٧.

وذكر الزجاج في موضع واحد مع مخالفته للجمهور في حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة، وتقديمه وتأخيره بقوله: " إِنْ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مُصَدَّرًا مُؤَكَّدًا لَغَيْرِهِ لَكَانَ إِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَ الْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَسَّطَ وَلَا أَنْ يَتَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: (زَيْدٌ حَقًّا ابْنِي) وَلَا (حَقًّا زَيْدٌ ابْنِي) وَإِنْ كَانَ الزَّجَّاجُ يُجِيزُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ " (٢٦).

وممن أخذ برأيه من البصريين الإمام الزجاجي، وجعله في الحجة كسيبويه، وذكر اسمه في موضعين كذكر سيبويه، واتبعه في كلا الموضعين، ومن ذلك قوله: " وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَهَمَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِي. وَرَدَّ عَلَيْهِ فَقَالَ: الْبَصْرِيُّونَ لَا يَجُوبُونَ فِي نَحْوِ: (رَكُضًا) مِنْ قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ رَكُضًا) أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا بَلْ يَجِيزُونَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: جَاءَ زَيْدٌ يَرُكُضُ رَكُضًا. فَلَذَلِكَ يَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: هَلُمَّ تَجَرَّوْا جَرًّا. أَنْتَهَى " (٢٧).

حديثه في نصب (جرًّا) في قولهم: (هَلُمَّ جَرًّا)، وأخذه على أبي حيان في قوله: " ذكر أن الكوفيين قالوا: إن جرًّا مصدرٌ، والبصريون قالوا: إنه حالٌ. وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك، وليس كذلك، وإنما قال أبو بكر: إن قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال: إنه حالٌ، وعلى قواعد الكوفيين أن يقال: إنه مصدرٌ... " (٢٨). فقوله إن الكوفيين قالوا، أو إن البصريين قالوا، ولم يقل على قواعدهم لا ضير في ذلك؛ لأن البصريين والكوفيين لم يتحدثوا عن كل مسألة، بل كان النحويون يقيسون على منوال مسائلهم وقواعدهم التي تحدثوا عنها، وما قيس على قولهم حكمه حكم ما قالوا، أضف إلى هذا أن ابن هشام ذكر ذلك في كتابه المغني في المنصوبات المتشابهة: " مَا يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ جَاءَ زَيْدٌ رَكُضًا أَيْ يَرُكُضُ رَكُضًا أَوْ عَامِلُهُ جَاءَ عَلَى حَدِّ قَعْدَتِ جُلُوسًا - أَوْ

أَمْتَلَتْهُ: (فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا)، وَمَنْ كَلَامِهِمْ: (عَلَيْهِ مَائَةٌ بِيضًا) " (٢١).

الشرط في صاحب الحال عند النحويين أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ، والمشهور عن سيبويه مجيء الحال من النكرة دون مسوغ، كما جاء في الكتاب قوله: " والنصب جائز على قوله: (فيها رجل قائمًا)، و(هذا رجل زاهبًا) " (٢٢)، قال ابن مالك: "... وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات، من ذلك ما حكى يونس: أن ناسًا من العرب يقولون: (مررت بماء قعدة رجل)، وروى سيبويه عن الخليل إجازة: (فيها رجل قائمًا) وعن عيسى إجازة: (هذا رجل منطلقًا)... " (٢٣).

ف رأي ابن هشام في هذه المسألة رأي سيبويه والبصريين، وآراء سيبويه عند ابن هشام في مسائله هي المرجحة على آراء الآخرين في الخلاف، فقد ذكره في موضعين في المسألتين السابقتين، حتى وصفه صاحب المدارس النحوية بقوله: "... وقد لا نبالغ إذا قلنا: إنه كان يجلس سيبويه إجلالاً بعيداً، كما كان يجلس جمهور البصريين، وفي كل جانب من كتاباته نراه متحمساً لهم مدافعاً عن آرائهم " (٢٤). كذلك وافق الأخفش في عدم تقديم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفاً، وذكره في موضع واحد في مسائله بقوله: "... وَلَوْ قَدَّرْنَا (ال) فِي ذَلِكَ لِمَحْضِ التَّعْرِيفِ، كَمَا يَقُولُ الْأَخْفَشُ " (٢٥).

(٢١) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢٢) سيبويه، عمرو بن عثمان الكتاب (١٩٨٨م) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٢، ج ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٥٢.

(٢٣) ابن مالك، محمد بن عبدالله (د.ت) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط ١، ج ٢، طبعة جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ص ٧٤٠.

(٢٤) ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

(٢٥) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢٦) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٣٦.

بالواو والفاء ، وكلاهما إنما قاله بالقياس، وإنما ظاهر كلامهما أن الفريقين أوجبوا ذلك ، وليس كذلك...<sup>(٣٣)</sup>.

وقال في موضع آخر في موافقته للزجاجي في معنى (هات ، وتعال): "... وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا فَعْلَانِ بِدَلِيلِ الآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾<sup>(٣٤)</sup>، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: (إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوَلِينِي تَمَائِلْتِ)<sup>(٣٥)</sup> وَقَوْلُهُ: (هَلُمَّ بِمَعْنَى جَرَوًا) مَقُولٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ انْتَقَدَهُ عَلَيْهِ الزَّجَاجِيُّ فِي (مُخْتَصَرِهِ) وَقَالَ: (لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّ (هَلُمَّ) فِي مَعْنَى (جَرَوًا))"<sup>(٣٦)</sup>.

فعناية ابن هشام بالبصريين، واهتمامه بأرائهم ليس أمرًا عجيبيًا؛ لأن علم العربية بعامة، والنحو بخاصة عن البصريين أخذ، والبصريون كانوا أدق نظرًا في كثير من مسائل الخلاف؛ لأن أصولهم مطردة وقياسهم مستمر.

#### آراؤه التي وافق فيها الكوفيون:

لم يرد ذكر لأعلام النحويين الكوفيين في مسائله؛ كالكسائي، والفراء، وتغلب كأعلام البصريين، ولم يذكر الكسائي ولا مرة، بل أشار إلى قوله المشهور في المسألة الزنبرية التي بينه وبين سيبويه مستشهدًا بها، جاء ذلك في قوله: " وَلَكْ أَنْ تَقُولَ: الْأَصْلُ مَوْضُوعُ اللُّغَةِ أَوْ مَوْضُوعُ الْأَصْطِلَاحِ عَلَى نِسْبَةِ الْوَضْعِ إِلَى

(٣٣) الراعي، محمد الغرناطي (١٤٠٠ — ١٤٠١هـ) الأجوابة المرضية عن الأسئلة النحوية، تحقيق: سلامة عبدالله عبدالقادر المراقي، رسالة علمية جامعة أم القرى ، غير منشورة ، ص ٢٥٥ .

(٣٤) سورة الأنبياء، الآية ٢٤.

(٣٥) هذا البيت لامرئ القيس، والرواية المشهورة فيه: هَصْرْتُ بِفَوْدِي رَأْسَهَا فَمَتَمَّلْتُ ... عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَتْحِ رَبًّا الْمُخْلَعِ ويروى: (إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوَلِينِي تَمَائِلْتِ)، امرئ القيس (٢٠٠٤م) ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، ط ٢، ج ١، دار المعرفة، بيروت، ص ٤٠.

(٣٦) ابن هشام، المسائل السفرية، مرجع سابق، ص ٣٧.

التَّقْدِيرِ جَاءَ رَاكِضًا وَهُوَ قَوْلُ سَبِيحِيَّةٍ (٢٩) وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَتَيْتَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾<sup>(٣٠)</sup> فَجَاءَتْ الْحَالُ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ (٣١) .

وابن الأنباري في كتابه (الزاهر) ذكر قول الكوفيين، وقول البصريين، ثم قال وهذا قياس على قولهم ، كما جاء عنه: " فقد ذكر العلماء في نصب (جرًا) ثلاثة وجوه: الأول: هو في قول الكوفيين منصوب على المصدر؛ لأن في هَلُمَّ معنى (جروا جرًا) الثاني: وهو في قول البصريين مصدر وضع موضع الحال والتقدير عندهم هَلُمَّ جارين أي مُنْتَبِهَيْنَ، وهذا قياس على قولهم في (جاء عبد الله مشيًا)، (وأقبل ركضًا) قال الكوفيون ننصب (مشيًا)، و (ركضًا) على المصدر، والمعنى عندهم (مشى عبدالله مشيًا)، (وركض ركضًا)، وقال البصريون ننصب المشي و الركض؛ لأنها جعلوا موضع الحال والمعنى عندهم (جاء عبد الله ماشيًا)، (وأقبل راكضًا)، القول الثالث: قاله بعض النحويين أنصب (جرا) على التفسير"<sup>(٣٢)</sup>.

إلا أن الغرناطي قال معقبًا على كلام ابن الأنباري: والذي ظهر لي أن أبا حيان نقل كلام ابن الأنباري

(٢٩) جاء في الكتاب في باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانْتَصَبَ لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ: " وذلك قولك: قَتَلْتَهُ صَبْرًا، وَلَقَيْتَهُ فُجَاءَةً وَمَفَاجَأَةً، وَكَفَلًا وَمَكَافِحَةً، وَلَقَيْتَهُ عِيَانًا، وَكَلِمَتَهُ مُشَافِهَةً، وَأَتَيْتَهُ رَكُضًا وَعَدْوًا وَمَشْيًا، وَأَخَذْتَ ذَلِكَ عَنْهُ سَمْعًا وَسَمَاعًا. وليس كلُّ مصدرٍ وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضعُ هذا الموضعُ؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالًا" سيبويه ، الكتاب، مرجع سابق، ص ٣٧٠ .

(٣٠) سورة فصلت، الآية ١١ .

(٣١) ابن هشام، عبد الله بن يوسف (١٩٨٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط ٦، ج ١، دار الفكر، دمشق، ص ٧٢٩ .

(٣٢) الأنباري، محمد بن القاسم (د.ت) الزاهر في معاني كلام الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ج ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٣٧١ .



سبق ابن هشام في إعراب هذه الكلمات ابن الأنباري في كتابه الزاهر الذي اعتمد عليه ابن هشام، وجعله مصدرًا من مصادره النحوية، بيد أنه لم يأخذ آراءه النحوية الواردة فيه مسلمًا بها، بل أخذ منه بعض آرائه التي وافقه فيها، وأخذ عليه في كثير منها كما تقدم ذكره .

ومما عارضه فيه الهدف الذي من أجله وضع ابن الأنباري كتابه قال: "وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعًا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل وضعه أن يتكلم على ما يجري من محاورات الناس، وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيًا، فإنه لم يصرح بأنه عربي. وكذلك لا أعلم أحدًا من النحاة تكلم عليها غيره. ولخص أبو حيان في (الارتشاف) أشياء من كلامه، وهم فيها" (٤١) .

قال صاحب الأجوبة المرضية تعليقًا على ذلك: "قلت أما هذا فيمكن أن يكون طعنًا في كونه عربيًا؛ لأن شهادة النفي هنا عاملة بخلاف الفقهيّات، لا سيما في مثال مثل هذا جارٍ على الألسنة حتى صار كالمثل، والظاهر أنه ليس ببعيد من كلام العرب لما مر، ولما سيأتي، أو يكون قيس على كلامها..." (٤٢).

ومما يجدر ذكره إن الإمام الغرناطي الشهير بالراعي، ألف كتابًا في الرد على ابن هشام الأنصاري في آرائه النحوية الواردة في مسائله السلفية، فأتى بالمسائل التي أخذها ابن هشام على النحويين ورد عليه، ومن ذلك جواز النصب في (لغة) في قولهم الإعراب لغة البيان على نزع الخافض، نقده ابن هشام بوجهين: إن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس، وأنهم قد التزموا في هذه الألفاظ التكرير، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها كما بقي التعريف في قوله الشاعر: (تمرون الديار ولم تعوجوا) (٤٣)، وأصله تمرن على الديار، أو بالديار، قال الراعي: "والعجب أنه أجاز

اللغة أو إلى الاصطلاح مجازًا، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد، ويصير نظير قول العرب: (كنت أظن العقب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها) " (٣٧). فأخذ ابن هشام في توجيه نصب هذه المسألة على رأي الكسائي - الذي يرى النصب لا الرفع (فإذا هو إياها)، وهو علم من أعلام الكوفيين - دون الإشارة إلى اسمه - أما سيبويه فيرى الرفع: (فإذا هو هي) ولا يرى النصب، ولكل واحد حجته ودليله كما في المناظرة المشهورة بينهما (٣٨).

ذكر ابن هشام ابن الأنباري - وهو من الذين غلبت عليهم النزعة الكوفية - في مسأله كثيرًا؛ لأنه أخذ من كتابه الزاهر، وافقه حينًا، وأخذ عليه حينًا آخر، ومن ذلك قوله: "وفي انتصاب (جرًا) ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون مصدرًا وضع موضع الحال، والتقدير: هلم جارين أي: متبئين. الثاني: أن يكون انتصابه على المصدر؛ لأن في (هلم) معنى (جر)، فكأنه قيل: جروا جرًا. وهذا على قياس قوله: (جاء زيد مشيًا)، فإن البصريين يقولون تقديره: ماشيًا، والكوفيون يقولون: المعنى: يمشي مشيًا. الثالث: وقال بعض النحويين: (جرًا) نصب على التفسير انتهى كلام أبي بكر ملخصًا" (٣٩).

وأخذ عليه قوله السابق الذي انتقده الزجاجي في مختصره بقوله: "وقوله: (هلم بمعنى جروا) متقول من كلام ابن الأنباري، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي في (مختصره) وقال: (لم يقل أحد إن (هلم) في معنى جروا) " (٤٠).

(٣٧) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ٢٧ .

(٣٨) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، مرجع سابق، ص ١٢١، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط ١، ج ٢، المكتبة العصرية، ص ٥٧٦، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق (٩٨٣م) مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون،

ط ٢، ج ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ١٠ .

(٣٩) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ٢٦ .

(٤٠) المرجع السابق، ص ٣٧ .

(٤١) المرجع السابق، ص ٣٥ .

(٤٢) المرجع السابق، ص ١٥ .

(٤٣) البيت لجريز بن عطية الخطفي، ولم أهد إليه في ديوانه.



ذكره آراء النحويين وتوجيهاتهم: " وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربياً محضاً، والذي رايني منه أمور: ... إن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتبعه، وإنما ذكره صاحب الصحاح ... " (٤٧).

ولعل ابن هشام لم يطلع على تعرض ابن سيده صاحب المحكم لهذا التركيب، فقد تعرض له في محكمه، جاء ذلك في قوله: " وَقَوْلُهُمْ: هَلُمَّ جَرًّا مَعْنَاهُ: عَلَى هَيْئَتِكَ " (٤٨).

كما تعرض له غيره من اللغويين؛ كالجوهري صاحب الصحاح الذي ذكر هذا التركيب، وهو من الأئمة المعتمد عليهم في اللغة، أضف إلى ذلك أن الأزهري ذكره في تهذيبه، وهما — الجوهري والأزهري — قبل ابن سيده، جاء في تهذيب اللغة قوله: " وَسَمِعْتُ الْمُنْذِرِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُفْضَلَ بْنَ سَلَمَةَ فِي قَوْلِهِمْ: هَلُمَّ جَرًّا أَي: تَعَالَوْا عَلَى هَيْئَتِكُمْ، كَمَا يَسْهَلُ عَلَيْكُمْ مِنْ غَيْرِ شِدَّةٍ وَلَا صُعُوبَةٍ، وَأَصْلُ ذَلِكَ مِنَ الْجَرِّ فِي السُّوقِ، وَهُوَ أَنْ تَتَرَكَ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ تَرَعَى فِي مَسِيرِهَا، وَأَنْشُد:

نَطَامًا جَرَّرْتُكَنَّ جَرًّا

حَتَّى نَوَى الْأَعْجَفَ وَاسْتَمَرًّا

فَالْيَوْمَ لَا آتُوا الرِّكَابَ شَرًّا " (٤٩).

وقد أخذ غير واحد من النحويين واللغويين على ابن هشام هذا الرأي، قال الزبيدي: " وفي الصحاح ، والمصنف، وأكثر مصنفات اللغة: قولهم: هلم جراً. قالوا: معناه على هينتك .. وانتصب جراً على المصدر، أو الحال، قال شيخنا: وقد توقف فيه ابن هشام؛ هل هو من الألفاظ العربية أو مولد، وخصه

(٤٧) ابن هشام، المسائل السفرية، مرجع سابق، ص ٣٤ .

(٤٨) ابن سيده، علي بن إسماعيل (٢٠٠٠م) المحكم والمحيط الأعظم، مادة (جرر)، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، ج٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٢٠٠ .

(٤٩) الأزهري، أبو منصور محمد (د.ت) تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ج٦، دار المصرية للتأليف والنشر، ص ١٦٨ .

النصب على نزع الخافض في قوله في الحديث "ذكاة الجنين أمه" (٤٤) ولم ينفقه هناك ... وأيضاً فالنصب في هذه المسائل ليس كالنصب في مسألة (تمرون الديار)؛ لأن نصب هذه المسائل على تقدير (في) لا على تقدير غيرها فهي ظرفية معنوية بخلاف تمرون الديار وبابه... (٤٥).

وفي أخذ ابن هشام على ابن الأنباري في نصب (هلم جراً) على المصدر أو الحال بأنه قول البصريين والكوفيين، وأنه على قياس قواعدهم لا على قولهم، قال الغرناطي: " قلت : هذه مناقشة زائدة في غير محلها، ما قيس على قولهم حكمه حكم ما قاله فلا مشاحة في مثل هذا ... " (٤٦)، وغير ذلك من المآخذ النحوية التي أخذها الغرناطي على ابن هشام آراءه النحوية الواردة في مسأله السفرية في كتابه الموسوم بـ (الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية).

الآراء التي انفرد بها:

انفرد ابن هشام في مسأله بآراء كثيرة مختلفة؛ فهو يذكر آراء النحويين في المسألة، وينفرد برأيه، ويدلي بحجته وبرهانه، وقد قبل بعض هذه الآراء، واتخذ مرجعاً في إعراب الكلمات المشكلات التي تدور على الألسنة، كما فعل ابن عابدين الذي تأثر بابن هشام، وألف كتاباً مثل كتابه أسماء بـ (الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة)، ونقل أكثر مادته منه؛ لأن ابن هشام يعد من السابقين إلى جمع إعراب هذه الكلمات في كتاب مستقل بعد ابن الأنباري، وعرض في بعضها الآخر، ومن ذلك قوله في (هلم جراً) بعد

(٤٤) رواه أبو داؤود، من حديث جابر ابن عبدالله بلفظ: " عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ»، كِتَابُ الضَّحَايَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكَاةِ الْجَنِينِ، أبو داؤود، سليمان بن الأشعث (د.ت) سنن أبي داؤود، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، حديث رقم ٢٨٢٨، ج٣، المكتبة العصرية، بيروت، ص ١٠٣ .

(٤٥) الغرناطي، الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، مرجع سابق، ص ٢٤٢ .

(٤٦) المرجع السابق، ص ٢٥٨ .

وقوله: " وَقَوْلَ أَبِي حَيَّانَ: (مَعْنَاهُ: تعال على هينتك) عَلَيْهِ أَيْضًا اعْتِرَاضَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لَا يَنْبَغُ عَلَى الْمُرَادِ. الثَّانِي: فِي إِفْرَادِهِ (تعال) مَعَ أَنَّهُ خَطَابٌ لِلْجَمَاعَةِ، وَكَأَنَّهُ تَوْهَمٌ (تعال) اسْمٌ فِعْلٌ، وَاسْمُ الْفِعْلِ لَا تَلْحَقُهُ ضَمَائِرُ الرَّقْعِ الْبَارِزَةِ..."(٥٥).

اعترض ابن هشام عليه في إفراده كلمة (تعال) مع أنه خطاب للجماعة، ولعل أبا حيان جعله مثلاً؛ لأن المثل يصلح للجماعة وللمفرد بلفظ واحد، كما في قولهم: (الصيف ضيبت اللبن)، واعترض الرعيني على ابن هشام بقوله: " قلت لا يلزم أبا حيان النقد عليه بإيرازه ضمير الجمع في تعال؛ لأنه إنما فسر به هلم في المثال المذكور، وهلم يكون خطاباً للجمع والمفرد وغيرهما بحسبهن يقصد الخطاب"(٥٦).

وقوله: " قلت: زعم أبو حيان أن ذلك لا يجوز؛ لأنه لا يُوصَفُ بِالْمَصْدَرِ إِلَّا إِذَا أُريدَتِ الْمُبَالِغَةُ لِكثْرَةِ وَقُوعِ ذَلِكَ الْحَدَثِ مِنْ صَاحِبِهِ، وَكَيْسَ ذَلِكَ بِمَرَادِهِ هُنَا، قَالَ: وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالْمَصْدَرِ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالمَشْتَقِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ فَلَيْسَ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ. قلت: هَذَا كَلَامٌ عَجِيبٌ"(٥٧).

وقوله: " ولخص أبو حيان في (الارتشاف) أشياء من كلامه، وهم فيها"(٥٨).

لم يكتفِ ابن هشام في مسأله في اختياره من المدرستين - البصرية والكوفية - بل كان يختار أيضاً من المدرستين البغدادية والأندلسية، فقد اختار من آراء أبي علي الفارسي - وهو من البغداديين - وذكر اسمه كثيراً في ثمانية مواضع، وأخذ منه في كثير من أعاريبه، وخالفه في بعضها، ومما وافقه فيه قوله: " وانتصاب (فضلاً) على وجهين محكيين عن الفارسي

بالتضييف<sup>(٥٠)</sup>، وتعقبه أبو عبد الله الراعي في تأليفه، الذي وضعه لرد كلامه، وبسط الكلام عليها ابن الأنباري في الزاهر، وغير واحد. وأورد الجلال كلاً ابن هشام في كتابه: (الأشباه والنظائر النحوية)، منقحاً تاماً، وقد أودعتُ هذا البحث كله في رسالة مستقلة أغنت عن أن نجلب أكثر ذلك، أو أقله، انتهى باختصار"(٥١).

كان ابن هشام كثير الرد على أبي حيان الأندلسي، كما نعته غير واحد بذلك بأنه: " كان كثير المخالفة لأبي حيان الأندلسي، شديد الانحراف عنه"(٥٢)، ولم يكن ذلك في آرائه المبثوثة في كتبه النحوية، بل رد على كتابه (الشذا في أحكام كذا)، بكتاب أسماه (فوح الشذا بمسألة كذا)، وفي كتابه (اللمحة البدرية في علم العربية) شرحه ابن هشام ورد عليه، وذكر في مقدمته بأن هذا هو الغرض من تأليفه، جاء ذلك في قوله: فهذه نكت حررتها على اللمحة البدرية في علم العربية، لأبي حيان الأندلسي مكملة من أبوابها ما نقص، ومبسلة من أنياله ما قلص، ومستهدية لوضعها من أولى الأبواب..."(٥٣).

وظهر ذلك جلياً في آرائه النحوية في مسأله السفيرية، فقد رد عليه وعارضه، وخالف رأيه كثيراً، ولا سيما في ارتشافه، ومن أمعن النظر في مسأله فإنه يكاد يجزم بأنها ردٌ على أبي حيان في ارتشافه.

ومما ورد في مخالفته لأبي حيان قوله: " وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ هُوَ الَّذِي فِي ذَهْنِ أَبِي حَيَّانَ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ فِتْوَاهُمْ أَنَّ ابْنَ عُصْفُورٍ قَالَ: لَا تَأْوِيلَ مُطْلَقاً"(٥٤).

(٥٠) كذا في الأصل، ولعله بالتصنيف.

(٥١) الزبيدي، محمد مرتضى(١٩٦٥م) تاج العروس من جواهر القاموس، مادة: (جرر) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ج ١٠، سلسلة التراث العربي، الكويت، ص ٤١١، ٤١٢.

(٥٢) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٥٣) ابن هشام(د.ت) شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، عمان، ص ٢٣٦.

(٥٤) ابن هشام، المسائل السفيرية، مرجع سابق، ص ١٥.

(٥٥) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٥٦) الغرناطي، الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٥٧) ابن هشام، المسائل السفيرية، مرجع سابق، ص ١٥.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٣٥.

فيما رواه عن أبي حيان الذي يرى أنه لا يوصف بالمصدر إلا إذا أريد المبالغة لكثرة وقوع ذلك، وأن وصف المصدر على تأويله بالمشقق، أو على تقدير مضاف إليه فليس ذلك بقول المحققين، بينما يرى ابن هشام بأن القائلين بالتأويل الكوفيون، وبالتقدير البصريون كما سبق.

واعترض صاحب الأجوبة المرضية على اعتراض ابن هشام عليهما - أبو حيان وابن عصفور - بقوله: "قلت: وما ذكره عن ابن عصفور من أنه إذا قصدت المبالغة، لا تأويل ولا تقدير هو الذي نعرفه من مشايخنا؛ لأن المبالغة من الحديث، وتكرره يصير كأنه هو مجازاً، فلا تأويل ولا تقدير، كما قالوا: ليله قائم ويومه صائم، وإن لم يقصد بالتأويل..." (٦٤).

### الخاتمة:

وختاماً: أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

١. أن ابن هشام الأنصاري لم يتبع مذهباً نحويًا في آرائه النحوية الواردة في مسائله، بل كان ينتخب ويوازن، يختار تارة، ويفرد برأيه تارة أخرى، إلا أن ميله النحوي في مسائله إلى المذهب البصري أكثر من الكوفي؛ فقد كان مجالاً للبصريين مدافعاً عن آرائهم.
٢. أخذ ابن هشام على أبي حيان في آرائه النحوية الواردة في مسائله كثيراً، فكان هذه الرسالة ردّاً على كتاب أبي حيان (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، كما فعل قبل ذلك في كتب له.
٣. تعقب الغرناطي ابن هشام في مآخذة على النحويين وآرائهم في مسائله، ورد عليه في كتاب أسماه (الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية).

### المصادر والمراجع:

#### • القرآن الكريم

١. السيوطي، عبدالرحمن (١٩٧٩م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، ج٢، دار الفكر، بيروت.

(٦٤) الغرناطي، الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، مرع سابق، ص ٢٣٩.

... (٥٩)، وقال في موضع آخر: "والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يجز في (فضلاً) الصفة؛ لأنه رآه منصوباً أبداً سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال، أم مرفوعاً كما في البيت، أم مخفوضاً كما في قولك: (فلان لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلاً عن دقائق البيان). فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسي..." (٦٠).

وأخذ عليه قوله: "... وفضلاً على التقدير الأول حال، وعلى الثاني مصدر، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا؛ لأنه إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوا" (٦١).

ومن الأندلسيين الذين أخذ منهم ابن هشام في مسائله ابن مالك، وابن عصفور، ذكر الأول مرة واحدة ووافق في رأيه، مع أنه كان شديد الإعجاب به، ويذكر آراءه كثيراً في مؤلفاته، ومما يدل على ذلك أنه شرح له أكثر من كتاب، قال في مسائله: "... الثاني: صار، فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان. ذكره ابن مالك وغيره" (٦٢).

أما ابن عصفور الأندلسي فذكره مرة واحدة كما جاء في قوله: "قال ابن عصفور، (وهو الظاهر: إنما الخلاف حيث لا يقصد المبالغة وإن قصدت فالافتاق على أنه لا تأويل ولا تعدي. وهذا الذي قاله ابن عصفور) هو الذي في ذهن أبي حيان، ولكنه نسي فتوهم أن ابن عصفور قال: لا تأويل مطلقاً، فمن هنا - والله أعلم - دخل عليه الوهم" (٦٣).

أخذ على ابن عصفور إجازة الصفة في (فضلاً) في قول القائل: (فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار)

(٥٩) المسائل السلفية، لابن هشام، مرجع سابق، ص ١٢.

(٦٠) المرجع السابق، ص ١٥.

(٦١) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٦٢) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٦٣) ابن هشام، المسائل السلفية، مرجع سابق، ص ١٥.

١٢. الأنباري، محمد بن القاسم (د.ت) الزاهر في معاني كلام الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٣. الراعي، محمد الغرناطي (١٤٠٠ — ١٤٠١هـ) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، تحقيق: سلامة عبدالله عبدالقادر المراقي، رسالة علمية جامعة أم القرى، غير منشورة.
١٤. امرئ القيس (٢٠٠٤م) ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، ط٢، ج١، دار المعرفة، بيروت.
١٥. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط١، ج٢، المكتبة العصرية.
١٦. الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحق (١٩٨٣م) مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٧. أبو داود، سليمان بن الأشعث (د.ت) سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ج٣، المكتبة العصرية، بيروت.
١٨. ابن سيده، علي بن إسماعيل (٢٠٠٠م) المحكم والمحيط الأعظم، مادة (جرر)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ج٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٩. الأزهرى، أبو منصور محمد (د.ت) تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ج٦، دار المصرية للتأليف والنشر.
٢٠. الزبيدي، محمد مرتضى (١٩٦٥م) تاج العروس من جواهر القاموس، مادة: (جرر) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ج١٠، سلسلة التراث العربي، الكويت.
٢١. ابن هشام (د.ت) شرح اللحة البدرية في علم العربية، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، عمان.
٢. الزركلي، خير الدين (٢٠٠٢م) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط١٥، ج٤، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
٣. الذهبي، محمد بن أحمد (١٩٩٦م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١١، ج٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤. الزبيدي، أبو بكر محمد (د.ت) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
٥. الشوكاني، محمد بن علي (١٩٩٨م) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: خليل المنصور، ج١، طبعة منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦. ابن هشام الأنصاري (١٩٨٣م) المسائل السفرية في النحو، تحقيق: حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧. ضيف، شوقي (د.ت) المدارس النحوية، دار المعارف.
٨. السيوطي، عبدالرحمن (٢٠٠٥م) حاشية السيوطي على تفسير الجلالين، ج١، نشر جامعة أم القرى، كلية أصول الدين، المملكة العربية السعودية.
٩. سيبويه، عمرو بن عثمان الكتاب (١٩٨٨م) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، ج٢، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٠. ابن مالك، محمد بن عبدالله (د.ت) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، ج٢، طبعة جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
١١. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (١٩٨٥) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، ج١، دار الفكر، دمشق.

هذا الكتاب منشور في

شبكة الألوكة

[www.alukah.net](http://www.alukah.net)